

سوف وبصدد وتعكف

الأكثر كلفة والأقل كفاءة وبأنها الآن، و فقط بسبب ظروف ميزانية الدولة، فإنها «ستقوم» بتغيير أسلوب وطريقة الشراء!! كما صرح بأن الوزارة «ستقوم» بالاستفادة من الخبرات العالمية في مجالات تخزين الطاقة واستغلال طاقات غير نفطية لتوليد الكهرباء (حركة المد والجزر والشمس والرياح) وهذا يعني أننا لم نقم بالاستعانة بالخبرات العالمية عندما كانت أسعار النفط في أعلى مستوياتها، أما الآن وبعد أن وصلت الأسعار إلى الحضيض، فإن الوزارة «بصدد» التوقف عن استعمال النفط في توليد الطاقة والاستفادة بدلاً من ذلك بالطرق البديلة لتوليد الكهرباء!!! (كنت أتمنى أن يكون معي أحد في الساعة المتأخرة من الليل ليقول لي هل علي أن اضحك أم أبكي من مثل هذه الأقوال)!!

وهكذا نقرأ مجموعة من «السوف وعاكف وبصدد» ولا شيء غير ذلك، والأسوأ من ذلك ما ذكره من أن الوزارة ما كانت لتفكر بهذه الأمور لولا ما طرأ على ميزانية الدولة من ضعف!! ولولا ذلك الضعف لما فكرت وزارة الكهرباء الرشيدة بالتوفير والترشيد وشراء الأقفأ من المواد والمعدات والمولدات!!

والأغرب من ذلك أن كل ما ذكره السيد الوكيل من مشاريع وأفكار تكاد تقترب من درجة الأحلام والأمانى ستتوقف بمجرد حدوث تطور بسيط على وضع الميزانية!! ويا الله لا تغير علينا!!

أحمد الصراف

صرح السيد حمود العنزي (القبس ١٢/٣)، وهو واحد من العديد من وكلاء وزارة الكهرباء المساعدين، والذي أكاد أجزم بأن دولة كاتلانيا ليس فيها مثل هذا العدد الكبير من الوكلاء مع فارق الحجم بيننا وبينهم، بأن الوزارة «تعكف» حالياً على القيام بدراسات واسعة لإعادة برمجة مشاريع محطات القوى الكهربائية على ضوء الظروف المستجدة خاصة في ما يتعلق بالميزانية في محاولة للتقليل من الصرف الزائد في الطاقة الكهربائية!!

هكذا بالضبط ما صرح به السيد الوكيل المساعد، والذي لا تسابق مغرقة لها به، ونحترم شخصه تمام الاحترام، ويأتي تعليقنا على تصريحاته من منطلق الحرص على الثروة الوطنية كما ذكر في تصريحه!! يقول السيد الوكيل ان الوزارة «تعكف» حالياً على دراسة إعادة البرمجة!! والسؤال هو: أين كانت الوزارة في كل هذه الفترة والأزمة الاقتصادية تطحن البلاد منذ سنوات؟؟ ولماذا لم «تعكف» على الدراسة قبل ذلك؟؟ ويقول ان الوزارة تدرس إعادة البرمجة، وهذا يعني ان الأمور لاتزال في طور الدراسة بعد ان تم الانتهاء من حاجز الاعتكاف!! ويقول ان الوزارة «ستقوم» بقطع التيار الكهربائي عن بعض الاماكن العامة بين الواحدة والثالثة عصراً، وبوضع شرائح اسعار جديدة لحماية صغار المستهلكين واختيار معدات الطاقة الأوفر من الناحية المالية والأكثر كفاءة!! وهذا اعتراف من الوكيل المسؤول بأن الوزارة كانت تختار دائماً المعدات